

**لقاء قناة الشرقية بالدكتور إبراهيم الجعفري**  
**2008/6/5**  
**(الاتفاقية الأمنية)**

**المقدمة: ما سبب خروج الجعفري من حزب الدعوة، وتوجُّهه إلى تشكيل التيار الإصلاح الوطني؟**

الجعفري: لا يوجد ما يبرر ربط حقيقتين منفصلتين، فوجودي في الدعوة من الناحية التاريخية الفكرية والتعاطي بيني وبين إخواني الدعاة في مختلف المستويات شيء، وإعدادي واهتمامي بالحالة التيارية منذ زمن بعيد شيء آخر؛ فأنا أؤمن من خلال فهمي لطبيعة العمل الاجتماعي خصوصاً في الظرف الراهن بضرورة التعامل مع الحالة المجتمعية الموسَّعة التي ترقى إلى حجم الوطنية العراقية بصورة عامة، وقد عملتُ على ذلك منذ زمن بعيد، ولا أجد تناقضاً بين وجهتي التيارية في التعامل والانفتاح مع الشخصيات والألوان الأخرى.

**المقدمة: إذا كان تشكيلك لـ (حزب) تيار الإصلاح الوطني ليس خروجاً من حزب الدعوة ما هو المصطلح الدقيق لهذا الخروج؟**

الجعفري: هو ليس حزباً ابتداءً إنما حالة تيارية أفرزتها وقائع مجتمعية، وأسهمت فيها مجموعة عوامل أحدثت تراكمات اجتماعياً، وأعطت مؤشرات أقرأها من كَثب منذ فترة طويلة، وأتعاطي معها، وأتحدث مع مركبات هذا التيار، وأتسلم مردودات من خلال التعاطي المباشر مع الشرائح المختلفة، فأجد في الحالة التيارية عملية سياسية ووطنية عراقية تفرضها طبيعة الظرف المجتمعي والظرف السياسي، وأحسب أن ظاهرة التيارات ليست فقط في تيار الإصلاح الوطني إنما هناك تيارات متعددة في العراق وفي مختلف دول العالم..

فكل القوى التي تريد أن تفتح أكثر فأكثر على الحالة المجتمعية تتعامل بلغة التيار، وهي لغة أعمّ من الحالة الحزبية، وليست بديلاً عن العمل الحزبي، كما أنها ليست انشاقاقاً، ولا واجهة لحزب.

تبقى مسألة التعاطي والعمل التياراتي الوطني، وهذا الأمر يكمن سر نجاحه بمقدار الانفتاح على أبناء الشعب، واحتضان الشرائح المختلفة، وعدم التفكيك بين المذاقات الاجتماعية، والتعامل بالروح نفسها مع الأحزاب والحركات كافة على أساس المشتركات الوطنية.

العراق الجديد ليس عراق الحزب الواحد ولا التيار الواحد، ولا الشخص الواحد.. العراق يستوعب المذاقات جميعاً، ونحن لا نستطيع، ولا ينبغي لنا أن نفكر في أن نخترل العراق بكيان مهما كان حجمه، ولا بد لكل تيار أن يتسع للآخرين من جانب، ويتقبل، ويتعايش مع الآليات الأخرى من الجانب الآخر، وإذا كان رائد هذه الحركات

والتيارات والأحزاب هو خدمة البلد، والانطلاق من الدستور والبرلمان والتمسك بالآليات الديمقراطية والانتخابية فالنجاح حليفها.

**المقدمة: إذن هو تيار كما ذكرت، لكن هل هناك نية لتحويله إلى حزب على المدى القريب؟**

الجعفري: لا.. لو كنا نريد أن نؤسس حزباً لقلنا ذلك بملء أفواهنا، فتأسيس الحزب ليست سُبَّة، ويحق لأي شخص إذا ما أراد أن يؤسس حزباً له ما يشاء، لكن مفهوم الحزب يختلف عن مفهوم التيار، الحزب بكامل أعضائه يمثل حالة مهيكلة تطبق مواصفات معينة على أعضاء ذلك الحزب، أما التيار فله هيكلية، لكنه لا يقف عند حدودها الخاصة النوعية، وإنما يمتد مع أطراف التيار إلى الحالات الاجتماعية المتنوعة؛ لذا نحن أمام ثابت هيكلي قابل للنمو والتطور وأمام حالة متسعة أفقياً للشرائح الاجتماعية المختلفة التي لا تقف عند مستوى من المستويات ولا شريحة من الشرائح؛ لذا طفحت الحالات التيارية على سطح الدول المتقدمة في العالم وكل الثورات اتسعت في العمل التياراتي بحيث تفسح المجال، وتفتح أبوابها للشرائح المجتمعية المختلفة، فيكونون جزءاً من حالة التيار، فالتيار سعة ونمطية في التعامل يأخذ مفهوماً يختلف عن الحزب.

تيار الإصلاح الوطني يتسع للشرائح المختلفة، ويجعل الآخر موجوداً فيه سواء كان الآخر آخرَ مذهبياً أو آخر قومياً أو آخر مناطقياً، أو آخر دينياً وهكذا تتنوع الشخصيات التي تتعامل مع التيار بتنوع الواقع العراقي طالما هو جزء منه.

**المقدمة: إذن هنالك فكرة لتوسيع التيار حسب كلامك، كيف ترد على من يقول: إن الجعفري يسعى من خلال تشكيله هذا التيار إلى تحقيق مكاسب سياسية لم يكن قادراً على تحقيقها عندما كان في حزب الدعوة وعندما يتولى الآن رئيس الحكومة العراقية "نوري المالكي" زمام الأمور؟**

الجعفري: هذه ردود فعل أخذها بنظر الاعتبار، لكني لا أنطلق منها، بالنسبة لي أنا أميل، وأسلك من الناحية العملية طريق الحالة التيارية. أحمد الله، وأشكره أنني لم أتعثر في أدائي داخل الحزب، ولم أتعثر في أدائي خارج الحزب، ولست من الذين يفكرون في أنه "فشل هنا ويحاول" أنا أفهم الوطنية العراقية على أنها مسؤولية، وأتعامل مع كل كيان أرتبط به على أنه مسؤولية؛ لذا صغرت أمامي هذه المطالب، وما كنت أعاني من مشكلة موقع من المواقع، وما شاكل ذلك، إن

ما يشدني إلى العمل والاستمرار هو خدمة وطني، وأجد أن تيار الإصلاح الوطني يقدم خدمة لكل العراقيين بما فيها الأحزاب التي تكوّن المجتمعية العراقية.

**المقدمة: مع اكتمال تسجيل تيار الإصلاح الوطني لدى المفوضية العليا للانتخابات هل بات التيار الآن جاهزاً لخوض الانتخابات المحلية المقبلة؟**

الجعفري: أن يدخل التيار في موسم الانتخابات، فالجواب نعم كما تدخل بقية الكيانات الأخرى، وأن يتعاون مع الآخرين فالجواب كذلك نعم، أما أن يُقصر نظره، وينطلق حبساً في موسم انتخابي معين لتحقيق أهداف معينة فالجواب لا.. التيار يريد أن يسهم في بناء الدولة العراقية، ولا يريد أن يكون شوطه صغيراً يتناسب مع شوط انتخابات موسم معين، وينتهي بانتهائه.. التيار يريد أن يسهم في بناء البلد على أسس صحيحة، ولا يكتفي بأن يراقب ظواهر الفساد، ويقف بعيداً مكتوف اليدين، ويريد أن يسهم في تقوية العملية الديمقراطية بالآليات الديمقراطية (البرلمان، والدستور، والحكومة)، ويقوّي، ويتقوى بكل القوى الخيرة من أجل إحداث حالة إصلاح، أو استبدال الفساد المستشري بحالة إصلاح، ويريد أن يحافظ على المكتسبات التي حققها شعبنا على الصعد كافة.

**المقدمة: أبديت في معرض حديثك تقبلاً لتوسيع هذا التيار.. هذا التقبّل هل يذهب إلى حد تشكيل تحالفات أو تكتلات مع أحزاب أخرى قد يكون مثلاً حزب الائتلاف الحاكم ربما لضمان مقاعد أكثر في الانتخابات المحلية المقبلة؟**

الجعفري: بعد أن طرح تيار الإصلاح الوطني نفسه كهوية وشخصية معنوية معينة فهو ليس بمعزل عن القوى الوطنية الأخرى، وهناك أكثر من فرصة للتعاون مع هذا الفريق وذلك، وعندما نجد هناك مصلحة وطنية للتعامل مع أي كتلة من الكتل مادامت تصبّ في الصالح الوطني العراقي، وتعزز التجربة فالتيار سيكون جاهزاً للتعامل ضمن الثوابت الوطنية المعتمدة من قبل التيار، ونحن نتعامل، وإن كنا قبل أن نعلن هذا الشيء كان تعاملنا مع البقية على أساس المصلحة الوطنية التي تحكم الجميع، ونجد في الآخرين الدوافع الخيرة نفسها وهويات وطنية خيرة أيضاً، كما يحدونا الأمل بأن نخدم العراق، وينبغي أن لا نلغي ما عند الآخرين من استعدادات للتعامل؛ لذا نجد فرصة طيبة بأن نتحالف مع هذه القوة وتلك بحسب المصلحة الوطنية المشتركة بيننا وبينهم.

**المقدمة: نُشرَ على موقع راديو سوا تصريح لك مفاده أنك وصفت الاتفاقية الأمنية بأنها (لطخة عار في جبين العملية السياسية)، وطالبت بعدم الموافقة عليها لكن "الدباغ" المتحدث باسم الحكومة العراقية ذكر أن ثمة مسودتين عراقية وأميركية.. أي من هاتين المسودتين تقصد، وعلى ماذا تتحفظ؟**

الجعفري: بالنسبة للتحفظ فأنا أفهم أن التعامل مع القوات متعددة الجنسيات يكون تحت مظلة الأمم المتحدة، وقد تعاطيت معها إبان تسنمي رئاسة الحكومة الانتقالية عام 2005، وأعتقد أننا ورثنا الاحتلال منذ الحرب التي اشتعلت من القبلية الصدامية إلى البعدية الصدامية، أما طلب الاتفاقية الثنائية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية فهذا سيكون من صناعتنا؛ لذا ينبغي أن نفهم ما نصنع، ونتحمل مسؤولية ما نفعل؛ وبذلك نقدر مصلحة العراق في أن ينتقل من التعامل مع مفردات الأمم المتحدة بالشكل الموجود في الاتفاقية الثنائية.. أعتقد أننا لسنا بحاجة إلى ذلك، لذا رفضت المبدأ، وأتصور أن الصحيح هو أن نتعامل مع الأمم المتحدة على أنها مظلة شرعية للعالم كله، وقرار 1546 يتيح للعراق من موقع السيادة وتعميق التسديد الذاتي على العراق أن يتقدم أكثر فأكثر وهو الذي يوافق، وهو الذي يمدد، ويفرض شروطه.

**المقدمة: الحكومة العراقية شددت على أنها لن تقبل أي بند ينتقص من سيادة العراق.. ألا يشكل ذلك ضماناً لكم، أم إن السيادة العراقية تحتل مفاهيم وتأويلات يصوغها كل طرف بالشكل الذي يراه مناسباً له؟**

الجعفري: سمعتُ من الأخ رئيس الوزراء كما سمعت من بقية المسؤولين في جلسة ضمّتنا سوياً أنهم لا يرغبون، ولا يقبلون بمثل هذه الشروط، لكنني قدّمت مفهومي عن أصل الاتفاقية ومفهوماً آخر عن الشروط، فنحن متفقون على رفض مثل هذه الشروط، أما أصل الاتفاقية المزمع عقدها بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق فأنا شخصياً لا أؤمن به، وأعتقد أننا لسنا بحاجة لها، فالقوات الأميركية الآن لاعب أساسي في القوات متعددة الجنسيات وهي موجودة على الأرض، ويسعها أن تتعامل معنا، وتستمر مادامت الحكومة المنتخبة تقبل بذلك وبشروط وطنية عراقية، ونعمل على تقليص هذه الفترة والخروج من العراق وبعد أن نتمكن، ونجدول بناء القوات العراقية من الناحية الكمية والنوعية والتجهيز والأداء الكيفي سنجعل خروج القوات الأجنبية، بحيث تكون جدولة الانسحاب انعكاساً لجدولة النمو، ولا أظن ذلك صعباً على قوات وطنية عراقية تثبت باستمرار أنها قابلة للنمو في أسرع وقت ممكن.

**المقدمة: أنت تؤيد أن تكون الأمم المتحدة هي الحاسم في هذا الأمر، لكن هنالك من يقول إن العراق يخضع للبند السابع للأمم المتحدة والخلاص من هذا البند هو التوقيع على الاتفاقية مع واشنطن؟**

الجعفري: لماذا نفترض هذا القيد ابتداءً ففي الأمس القريب كنا في (1843) ومررنا بـ (1500) ثم (1511) ثم (1516) وهذه الحالة نقلتنا من وضع إلى آخر أفضل، وجاء بعمل وطني عراقي وباستجابة عالمية من المجتمع الدولي، ونحن قادرون على أن نحرر أنفسنا من أي قيد.

علينا أن لا نضع أنفسنا في مشكلة، ثم نأتي إلى الطرف الآخر، ونقول له: كيف تخرجنا من هذه المشكلة.

**المقدمة: لكن المجموعة الدولية تعطي العراق اليوم العهد الدولي.. هل أنت معترض على هذا العهد، وكيف تتعامل مع هذه المواثيق؟**

الجعفري: أنا أتعامل مع مضامين هذه المواثيق، ومع كل ميثاق يخدم شعبي، ويتحرك في إطار الأمم المتحدة، نحن بلد متحضر ومنفتح على العالم، وانتمى إلى العالم الديمقراطي، وهو جزء من منظومة جامعة الدول العربية ومنظومة المؤتمر الإسلامي، وجزء من منظومة الأمم المتحدة، وعندما يكون لنا حق ناضل من أجله، ونطمئن الآخرين بأن كل شيء يأتي في هذا السياق نتعاطى معه، ونتعامل معه بطريقة صحيحة وواضحة لا تشوبها شائبة، وأتطلع إلى الخروج من البند السابع؛ لأن فيه إذلالاً لنا.. وبالمناسبة الاتفاقية الجديدة لم تضمن خروج العراق من البند السابع.. وهذه مأساة أخرى أن يُملّي الطرف الآخر شروطه، ولا يلتزم بشرط الخروج أو إخراج العراق من البند السابع، كما أنه لا يوجد أي تكافؤ في طريقة التعامل والتعاطي بين الطرفين (الطرف الوطني وطرف الإرادة الدولية).

**المقدمة: بخصوص الأزمة الأخيرة التي حدثت بين التيار الصدري والحكومة العراقية هل أنت راضٍ عن الطريقة والكيفية التي تعامل بها الحكومة العراقية السيد مقتدى الصدر والتيار الصدري بشكل عام؟**

الجعفري: صار خلط في السؤال بين مفاهيم عدة.. من حيث المبدأ الحكومة مسؤولة عن تطبيق القانون، وطريقة تطبيقه تكون عن طريق السياق الطبيعي والمتداول الذي يتحول إلى عُرف وتقليد قانوني كما معمول به في دوائر الدولة، وتتابع أي مفارقة قانونية وتحاسب عليها، فإذا كان هناك مجاميع تخرج على القانون فمهمة الحكومة تكمن في أنها مسؤولة عن تطبيق القانون وحفظ سلامة المواطنين من أي مجموعة تحمل السلاح، وتحاول أن تروّع المواطنين وكانت في مدينة البصرة ظاهرة ترويع وظاهرة اغتيالات واختطاف أسهمت فيها مجاميع متعددة، وتدخلت الحكومة لإبعاد هؤلاء وحفظ حياة المواطنين وهذا إجراء صحيح. بعد ذلك من الناحية الميدانية طالت بعض الإجراءات التنفيذية صفوف بعض المدنيين من هنا وهناك، ومنذ وقت مبكر فرقنا بين هذه الحدود، وقلنا إن الدولة دولة قانون، ويجب أن تطبق القانون، وتقف بوجه أي مخرب، وهو ثابت وطني وسرعان ما انعكس هذا الخطاب فعلاً على الآخرين كردود فعل؛ وردّوا الخطاب نفسه؛ لأنه عبّر عن حقيقة وطنية. أهيب بالحكومة أن تستمر في تطبيق القانون، وتستخدم القوة ضد كل من يواجه المواطنين بطريقة عنفية، مع تأمين الحماية والاحترام للشخصيات كافة.

**المقدمة: هل يؤيد الدكتور الجعفري فكرة أن يكون مراجع الدين هم من يصنع القرارات السياسية، أم على العكس من ذلك؟**

الجعفري: المرجع الديني عندما أثبت عملياً بما كشفته سياقات السنوات التي مضت منذ سقوط النظام إلى الآن، والأزمات التي مرّ بها البلد، ورأينا أن المرجعية الدينية عامة وخصوصاً سماحة السيد السيستاني (حفظه الله) قد تعامل بحكمة مع الأزمات التي مرت كان عنصر تهدئة في كل أزمة، وعنصر تعبئة في كل أزمة.. الانتخابات التي حصلت لم تكن بمعزل عن نداءاته بضرورة المشاركة في التصويت على الدستور التي جاءت في أجواء خانقة تحت تحدّي الرصاص وقرقعة المدفعية مع ذلك وجّه النداء بالتعبئة، فهناك فرق بين مرجعية دينية لا تتدخل نهائياً أو تحرّض على التحرك المضاد وبين مرجعية دينية ترشد بطريقة أبوية حانية، وتطلب من المواطنين أن يسهموا في بناء العراق وكتابة الدستور وبناء الدولة الجديدة، وعندما عصفت بالبلد مجموعة عواصف كادت تهزّ غرى التجربة وجّه نداءاته المتعددة بالحفاظ على الهدوء، وحرّم الاعتداء عندما حدثت أزمة جسر الأئمة في الكاظمية وكارثة سامراء وجدنا موقفاً حصيفاً وناضجاً.

أنا أتوقع، وأناشد أن تبقى المرجعية تمارس هذا الدور الأبوي في الأزمات، أما لو تسألين المرجعية نفسها هل إنها تريد أن تتدخل في تفاصيل العملية السياسية وفي كل قرار وفي كل تفصيل، فالمرجعية لا تتدخل في مثل هذه الحالات، إنما تريد سير العملية وسيادة البلد ومراعاة المكونات الاجتماعية، واحترام الدين الإسلامي للمسلمين باعتبارهم الغالبية مع احترام البقية؛ لذلك تركت أثراً طيبة على ما ناشدته في خطبها وفي تصريحاتها وكذلك البقية تعاملت بهذه الروحية.

**المقدمة: موضوع الخدمات كان يُفترض أن يكون هذا العام عام إعمار وبناء وتنمية هذا ما قاله رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي وإذا بنا نصطدم بالحال نفسها وهي شح المياه في بلد الرافدين ولا كهرباء بل إن أدنى مستوى الخدمات غير متوفر على الرغم من الإيرادات النفطية المهيولة في العراق، هل السيد إبراهيم الجعفري راضٍ عن أداء الحكومة في معالجة هذا الأمر؟**

الجعفري: أما أن يقول الأخ رئيس الوزراء: إن العام المقبل عام خدمات وعام رفع مستوى الخدمات فهذا شيء صحيح، وكل واحد منا عندما يكون في هرم السلطة لابد أن يكون قد رسم لنفسه ولحكومته أهدافاً مشروعة، وعزم بصدق على تحقيقها، ما نتوقعه من رئيس الحكومة هو أن يرتقي إلى حالة تحسين الخدمات ودفع عجلة الإعمار والبناء نحو المستقبل، وهذا شيء يُشكر عليه، أما أن يكون الآن فعلاً تحقق، أو لم يتحقق فالجواب لا؛ لأن هناك ظروفاً أحاطت بالحكومة، فقد نهشت فيها أنياب المحاصصة، والمواقف السلبية، والتخاخم على وزارة معينة، وتحديد مواقف عريضة وجبهوية بدلاً من أن يكون الموقف لصالح الوطنية العراقية ككل.

في تقديري حان الوقت لأن نضع مقاساتنا في الاستجابة والرفض بمقاسات التجربة الوطنية بكامل حجمها، وعلينا ان نلعن المحاصصة التي نخرت جسد الحكومة، وأضعفت أداؤها، وحوّلت الوزارات إلى غنائم ومغانم.

**المقدمة:** فيما يتعلق بجهة التوافق العراقية.. هل تتوقع عودتها إلى الحكومة قريباً، وهل أنت مع إعطاء وزارة التخطيط للجهة أم إنك تفضل أن يتم تداولها إلى كتل سياسية أخرى؟

الجعفري: أما عن عودة الجهة إلى الحكومة فأنا مع هذا بقوة، وأطلع، وأتمنى على القوى كافة التي لم تشترك أن تشترك، وتتكامل مع بقية الحقائق ضمن الحكومة حتى تدفعها نحو الإنجاز والتقدم، أما أن تكون وزارة التخطيط وغير وزارة التخطيط لهذا الوزير أو ذلك، فأقول: أنا لا أحب أن أتعاطى مع هذه الحالة؛ لأن الوزارة ليست حكراً لأحد ولا ملكاً له.. الوزارة يجب أن تشهد وزيراً قوياً، وله أن يكون أن يكون من هذه الجهة أو من تلك الجهة، لكن ليس له أن يجعل الوزارة لهذه الجهة وتلك الجهة فالوزارة لكل العراقيين في تكوينها وإدائها؛ لذا لا أقرّ مبدأ المحاصصة، وشجبتّه منذ البدء، وتعاملتُ مع الوزراء على أنهم خلية نحل يتكاملون مع بعضهم، وأن الهمّ الوطني كان همّهم جميعاً ورأبهم، وعليهم أن يتباروا، ويتسابقوا من أجل خدمة العراق.. أنا مع تقوية الحكومة والعودة إلى الحقائق الوزارية لكن ليس بعقلية المحاصصة واحتجاز الوزارات.